**العاملون في المجال الإنساني يرحبون بحذر بإعلان وقف إطلاق النار ويطالبون بإنهاء عامين من النزوح القسري للفلسطينيين في غزة**

13 أكتوبر/تشرين الأول 2025

يمثل إعلان وقف إطلاق النار لحظة طال انتظارها من الارتياح والأمل، ولكن، يجب أن يشكل هذا الإعلان بداية وفاء المجتمع الدولي بمسؤولياته، لا نهايتها.

يأتي إعلان وقف إطلاق النار هذا في وقت تتفاقم فيه أزمة عميقة، حيث تقف الحياة في غزة على حافة الهاوية؛ فقد أدى استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة إلى مجاعة من صنع الإنسان، مع تعرض عشرات الآلاف من الأطفال لخطر الموت بسبب سوء التغذية الحاد في الأشهر المقبلة، فضلاً عن الحرمان الشديد للنساء والأطفال والرجال من المقومات الأساسية للنجاة والكرامة، بما في ذلك الغذاء والماء والوقود والمأوى والرعاية الطبية.

أدى القصف المستمر والعشوائي إلى مقتل أكثر من 66,000 شخص وتشويه أكثر من 150,000 آخرين —وإعاقة ما لا يقل عن طفل— وتدمير أحياء بأكملها ومحو أجيال من العائلات، ولا يزال آلاف آخرون في عداد المفقودين تحت الأنقاض، وتعرض 21,000 ما يزيد عن 92% من المنازل، و518 مدرسة، بالإضافة إلى المستشفيات وشبكات المياه والتعليم وسبل العيش للتدمير أو الإتلاف أو التلويث بالذخائر غير المنفجرة.

يصادف اليوم الموافق 13 أكتوبر/تشرين الأول 2025 مرور عامين على أول أمر إسرائيلي بالنزوح الجماعي لما يصل إلى 1.1 مليون فلسطيني في غزة -- وهو أمر يرقى إلى مصاف التهجير القسري، الذي يشكل جريمة ضد الإنسانية وشكلًا من أشكال العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي الإنساني، وفي تحدٍ للالتزامات القانونية الدولية، هجّرت إسرائيل ما لا يقل عن 1.9 مليون شخص قسرًا وبشكل متكرر في غزة، مما تتسبب في كارثة إنسانية يعاني فيها الأطفال والنساء الحوامل وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمرضى والجرحى للفرار أو الحصول على المساعدات أو النجاة في ظروف غير آمنة.

يحدث التهجير القسري في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ففي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، نزح الآلاف قسرًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، والأخطر من ذلك هو النزوح القسري الجماعي لحوالي 32,000 فلسطيني من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس للاجئين في شمال الضفة الغربية، الذين مُنعوا من العودة حتى اليوم.

في الشهر الماضي، خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة إلى أن السلطات الإسرائيلية ترتكب جريمة إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، ودعا قادة منظمات الإغاثة الكبرى قادة العالم إلى التدخل عقب الاستنتاج الذي توصلت إليه الأمم المتحدة بوقوع إبادة جماعية.

يترتب على هذه النتائج التزامات قانونية واضحة على جميع الدول للعمل على منع المزيد من الدمار، وضمان المساءلة، ودعم ضمانات الحماية التي يكفلها القانون الدولي.

يجب أن يوفر وقف إطلاق النار الظروف الملائمة للعمل الإنساني الآمن والقائم على المبادئ وحماية المدنيين؛ فحتى الآن، مُنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل منهجي أو أُعيق بشدة، مع استهداف وقتل المئات من العاملين في مجالي الإغاثة والرعاية الصحية، ورغم وجود آلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة قائمة على المبادئ تمكنت من الوصول إلى المجتمعات المحلية رغم العوائق التي لا حصر لها التي تفرضها السلطات الإسرائيلية، كان وصول المساعدات محدودًا ومقيدًا بفعل وجود نموذج عسكري وغير آمن للتوزيع كان السبب في مقتل أكثر من 3,000 مدني، فضلًا عن إعاقة وصول قوافل المساعدات وهدم الجسور والطرق.

أخفقت الجهود الدبلوماسية في كثير من الأحيان في تنفيذ القانون الدولي أو حماية المدنيين، ويجب أن يكون وقف إطلاق النار أساسًا لعمل مستدام ودائم يستعيد الحماية ووصول المساعدات الإنسانية ويتيح العودة الآمنة والطوعية للنازحين ويضمن المساءلة.

لذلك، ندعو إلى ما يلي بصفتنا مجتمع المنظمات الإنسانية غير الحكومية:

- وقف دائم وهادف لإطلاق النار مع وجود ضمانات لاستمراره.
- التزام جميع الأطراف بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية.
- العودة الآمنة والطوعية والكريمة للفلسطينيين إلى ديارهم في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مصحوبة باستجابة إنسانية واسعة النطاق وكافية لتلبية جميع الاحتياجات.
- حماية البنية التحتية والخدمات المدنية الأساسية وترميمها، بما في ذلك نُظُم الصحة والمياه والصرف الصحي.

- الوصول الكامل وغير المقيد والقائم على المبادئ لمنظمات المساعدات الإنسانية المستقلة لتقديم المساعدات الشاملة والسريعة والمنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود والحماية والخدمات الأساسية على نطاق واسع.
- الإفراج الفوري والفلسطينيين المحتجزين تعسفيًا، بمن فيهم المحتجزون دون تهمة أو محاكمة كمحتجزين إداريين.
- إنهاء عسكرة المساعدات وإزالة العوائق، بما في ذلك تسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية.
- وفاء جميع الدول بالتزاماتها، بما في ذلك واجب منع المزيد من الجرائم الوحشية، اتساقًا مع القانون الدولي، بما في ذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والقانون الدولي الإنساني.
- الوقف الفوري لنقل الأسلحة وقطع الأسلحة والذخيرة إلى إسرائيل لمنع استخدامها في انتهاكات القانون الدولي، بما يتماشى مع أحكام معاهدة تجارة الأسلحة ووفقًا لما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.
- رؤية جماعية وشفافة ونهج منسق لدعم إعادة إعمار غزة، وهي رؤية يجب أن تكون مدفوعة بالإرادة الفلسطينية وتقرير المصير.

لا يمكن أن تكون الأرض الفلسطينية المحتلة استثناءً من القانون الذي يُلزمنا جميعًا.